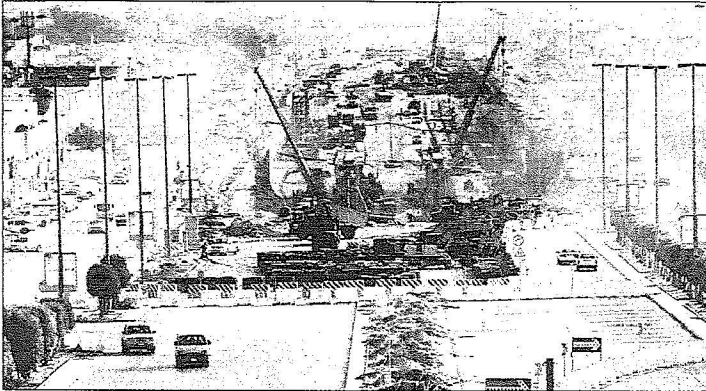


برعاية خادم الحرمين.. المنتدى العربي الأول للتدريب وسوق العمل ينطلق اليوم

# توصية بزيادة الإنفاق والاستثمارات لمواجهة تداعيات الأزمة على التوظيف



الأزمة فرصة لاستكمال البنية التحتية في الوطن العربي

الجزيرة - حازم الشراوي

مع انطلاق المنتدى العربي الأول حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل اليوم السبت بالرياض برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز تومي دراسة تحمل عنوان «أثر الأزمة المالية الراهنة على خلق فرص عمل جديدة» للدكتور محمد أحمد معيط خبير منظمة العمل العربية ويناقشها المنتدى غدا بضرورة زيادة إنتاجية ومنتجات قطاع الإنتاج الحقيقي، بحيث يكون من الأهمية الإنفاق على العالم مستندا إلى سوق إنتاجي وتنافسي قوي.

وتشير الدراسة إلى أن العرب حققوا تقدما كبيرا في بعض الصناعات الأساسية، وتمكنوا من غزو الأسواق الخاصة بالبتروكيماويات والأسمدة والحديد، وحتى في قطاع الخدمات تمكن العرب من تصدير خدمات شركات الطيران والتلفون المحمول والمقاولات. وأصبحت بعض الشركات العربية منافساً يعتد به في السوق العالمي. مع وجود بعض قطاعات الإنتاج التقليدية التي تعاني من تخلف كبير. كما يؤدي التخلف التكنولوجي والتنظيمي إلى تراجع مكانة الكثير من الدول العربية في مقاييس التنافسية الدولية. فضلا عن معوقات البيروقراطية التي تسبب صعوبة مناخ الأعمال.

وأوصت الدراسة بزيادة حجم الإنفاق الكلي لمواجهة الأزمة والعمل على رفع مستوى الطلب الكلي سواء عن طريق الإنفاق العام أو الخاص. وقد تمثل الأزمة فرصة لاستكمال مشروعات البنية الأساسية في العالم العربي، وما زال قطاع المواصلات والنقل العام بين المدن يعاني من تخلف شديد، كما لا توجد سكك حديدية بين المراكز السكانية الكبرى في الكثير من الأقطار العربية على الرغم من أنها تعتبر أقل وسائل النقل تكلفة. وأيضا ما زالت

مسارعة بعض الدول العربية إلى الإعلان عن برامج لزيادة الإنفاق الحكومي وبالذات في مجال البنية الأساسية، إلا أن من الواجب أن لا تنسي أهمية زيادة الإنفاق الاستثماري الخاص ومساعدته على زيادة الطاقة الإنتاجية وخلق فرص العمل. فقد أثبتت التجربة أن القطاع الخاص أكثر كفاءة في خلق فرص العمل، حيث تولد الصناعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 90% من فرص العمل في العالم العربي.

ومن للمناسيب البدء في سياسات لتخفيض العبء الضريبي على نشاط الإنتاج الحقيقي، والتوسع في الحوافز الإيجابية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمشروعات التي تخلق فرص عمل أو توفر التدريب والتأهيل. وهناك أمثلة إيجابية لمبادرات حكومية وأهلية لزيادة فرص التوظيف والتأهيل في تونس والكويت وغيرها. هذا وينطلق المنتدى العربي الأول حول التدريب التقني والمهني

الأساسية في عدد من الدول المتقدمة. وأن الأوان لتوجيه بعض أموال هذه الصناديق إلى المشروعات العربية التي تسهم في دفع عجلة التنمية إلى الإمام. وأكدت الدراسة استمرار تقديم الدعم للمؤسسات المالية العربية للقيام بدور فاعل في زيادة التغطيات المالية العربية والاستثمارات العربية البيئية وعلى الأخص المشروعات الكاملة العربية، ومساعدة الدول العربية في جهودها لتحسين مناخ الاستثمار». كذلك نصت قرارات القمة على «الإسراع في الانتهاء من مشروعات الربط الكهربائي العربي» و«الطلب من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مواصلة التمويل اللازم... ووضع آلية تمويل هذه المشروعات بمشاركة القطاع الخاص».

وأكدت الدراسة زيادة الاستثمارات والإنفاق الخاص، يأتي ذلك مع انتقال الأزمة المالية إلى أزمة بالاقتصاد الحقيقي، وتراجع حجم الائتمان والطلب الكلي، وعلى الرغم من

بعض المدن العربية تعاني من التخمة المروية نتيجة إهمال مشروعات النقل العام في السنوات الأخيرة.

هذا وقد بدأت دبي بإدخال نقل جماعي متقدم الممثل بمetro دبي، وكذلك وأصلت القاهرة استكمال شبكة مترو الأنفاق بعد توقف عدة سنوات. وإضافة إلى ذلك هناك مشروعات للربط بالسكك الحديدية بين دول الخليج العربي، وبين دول شمال إفريقيا.

وذكرت الدراسة كل هذه المشروعات تحتاج إلى تمويل ضخم قد لا يتوافر على المستوى القطري، وهنا يلزم تنضيد دور الصناديق العربية العاملة في مجال التنمية وتبنيها لخطوة قومية لاستكمال مشروعات الربط الكهربائي والطرق والبنية الأساسية في العالم العربي. وكذلك تشجيع تكوين مجموعات مصرفية عربية قادرة على تمويل مشروعات التنمية الكبيرة في العالم العربي. ومن المعروف أن الصناديق السيادية في بعض الدول العربية قد أسهمت في تمويل مشروعات البنية

واحتياجات سوق العمل مساء اليوم السبت بفندق انتركونتنتال الرياض بكلمة لمدير عام منظمة العمل العربية أحمد لقمان وكلمة لوزير العمل الدكتور غازي القصيبي وكلمة للأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، وكلمة واعى المؤتمر خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود.

ويتناقش المنتدى العربي وقفا لما أكده محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور علي الغفيس واقع وأفاق التعليم الفني والتدريب التقني والمهني في الدول العربية والاتجاهات العلمية الحديثة في هذا المجال، وتحديد المعوقات التي تواجه منظومة التدريب التقني والمهني في البلدان العربية والباحث حول الحلول المناسبة للتغلب عليها، وأيضا تحديد الفجوة بين مخرجات التدريب المهني واحتياجات سوق العمل ووضع الأطر العامة لسياسات الربط بين الاحتياجات والمخرجات، كذلك التعرف على الأبعاد الاجتماعية للأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على المنطقة العربية، إضافة إلى التوصل إلى صيغ التوفيق والمواءمة بين التصنيف المهني الوطني مع التصنيف العربي المعياري للمهين 2008، وتبني صور من الشراكة في التدريب بين الجهات المعنية (الأجهزة الحكومية المعنية - منظمات أصحاب الأعمال والمنشآت الإنتاجية - المؤسسات التعليمية والبحثية - المربين أنفسهم)، إقرار مشروع المهني والتقني، إقرار قواعد اختيار مراكز عربية للتدريب المهني، تأسيس رابطة للمعنيين بالتدريب المهني في الوطن العربي من أجل تقوية الصلات بين المؤسسات المختلفة وتنسيق الجهود فيما بينها. متطلبات العقد العربي للتشغيل.